

بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة عمل بعنوان:

تجربة بنك السودان المركزى فى التمويل الأصغر للفترة من 2007 إلى 2017

بالتركيز على مشروعات الشباب والخريجين

المحتويات

1. الملخص التنفيذي
 2. خلفية تاريخية
 3. دور بنك السودان المركزي في التمويل الأصغر (2007-2017)
 - 3.1 إستراتيجية التمويل الأصغر (2007-2011)
 - 3.2 إستراتيجية التمويل الأصغر (2013-2017)
 - 3.3 سياسات و منشورات التمويل الأصغر للفترة من (2006-2017)
 - 3.4 مؤشرات رقمية
 - 3.5 إنشاء مؤسسة الشباب للتمويل الأصغر
 - 3.6 محفظة الخريج الثانية والثالثة
 4. التحديات
 5. التوصيات
- المراجع

1. الملخص التنفيذي

تم انشاء المجلس الاعلى للتمويل الاصغر في العام 2011م وقام بوضع الخطة الاستراتيجية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان (2013م-2017م). وقد أكدت الخطة الإستراتيجية على توجيه الدعم لقطاعات إقتصادية مختارة ذات علاقة بمبادرات تقليل حدة الفقر. حيث أن معظم الفقراء يكون أنتاجهم إما علي صورة منتجات زراعية أو حرفية أو صناعات صغيرة, وستكون الإسفاده من برامج التمويل الاصغر كبيرة في حالة تحسن القوة الشرائية علي المستوي المحلي.

إستمر بنك السودان المركزي في إصدار سياسات التمويل الأصغر ضمن سياساته السنوية بهدف دفع عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال زيادة إسهام التمويل الأصغر في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق العدالة الإجتماعية عبر التخفيف من حدة الفقر بتوفير فرص التوظيف الذاتي والعمل الحر المستدام وإشاعة روح المبادرة والإبتكار لزيادة الدخل والأصول لمختلف الشرائح الفقيرة النشطة اقتصادياً،

حقق قطاع التمويل الأصغر نمواً مضطرباً في إجمالي حجم التمويل الاصغر بالمصارف، حيث إرتفع حجم التمويل الأصغر بالمصارف من 938 مليون جنيه سوداني في ديسمبر 2011 إلى 2,982 مليون جنيه بنهاية سبتمبر 2016 بنسبة نمو بلغت 218%، فيما بلغت نسبة التمويل الاصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي 8% بنهاية سبتمبر 2016م وفي إطار التوسع والوصول إلى المستهدفين في المناطق الريفية تم تسجيل عدد 34 مؤسسة تمويل أصغر، وشهد التمويل نمواً مقدراً حيث قفز التمويل من 85 مليون جنيه في 2011 ليصل الى 1189 مليون جنيه حتى نهاية سبتمبر 2016، ويتبع ذلك الوسع في عدد المستفيدين حيث قفز من 318 الف مستفيداً الى 716 ألف مستفيد فيما ظلت نسبة التعثر في الحدود الامنه بين 3-4% في المتوسط. يعزى التوسع في التمويل الممنوح لعملاء التمويل الاصغر والصغير للسياسات التشجيعية التي انتهجها بنك السودان المركزي في توجيه المصارف وتحفيزها في تمويل قطاع التمويل الاصغر وكذلك تشبيك المصارف مع مؤسسات التمويل الاصغر عن طريق التمويل الاصغر بالجملة. كما تم تنفيذ برامج تدريبية وبناء قدرات متكامله ليصل عدد المستفيدين من مقدمي الخدمة الى 1,663 الف متدرباً.

من ابرز التحديات عدم توفير البنى التحتية لخدمات التمويل الاصغر بالريف وفرض ضريبة القيمة المضافة والرسوم الولائية والمحليه على عمليات التمويل الاصغر ، مما يتطلب توفير قدر مناسب من البنى التحتية المتمثلة في شبكة الاتصالات والربط التقني وكذلك الاعفاء من الرسوم الولائية والمحليه على عمليات التمويل الاصغر التي تقوم بها مصارف التمويل الاصغر والمؤسسات.

يشتمل هذا التقرير على المقدمة وستة أقسام والخاتمة. حيث يتناول القسم الاول ملخص الإستراتيجية خطة العمل والسياسات، والقسم الثاني يغطي الدعم المالي (جانبا العرض) حتى سبتمبر 2016م، أما القسم

الثالث فيتناول جانب الطلب، و القسم الرابع يوضح أهم النتائج التي تحققت من تنفيذ الخطة الإستراتيجية، و القسم الخامس يحدد التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التمويل الأصغر، فيما يتناول القسم السادس التوصيات من واقع الأداء وما الحلول المقترحة لمجابهة التحديات.

Executive Summary

2. خلفية تاريخية:

أولى بنك السودان المركزي عناية خاصة بتوجيه التمويل المصرفي للأنشطة الانتاجية في قاعدة الهرم الاقتصادي ، حيث اعتبر لأول مرة في السياسة التمويلية لبنك السودان المركزي في العام 1990 قطاع الحرفيين كأحد القطاعات ذات الأولوية في التمويل المصرفي، بالإضافة إلى تأكيد هذه السياسة التمويلية على أهمية منح التمويل المصرفي للأقاليم والمناطق المتخلفة اقتصاديا وكذلك المشروعات الصغيرة الى ان فرضت السياسة التمويلية في العام 2005 على كل مصرف بتسخير ما لا يقل عن 10% من محفظة التمويل القائم للتمويل الاصغر لقطاعات (الأسر المنتجة، صغار المنتجين والحرفيين والمهنيين).

في العام 2006 تبنى البنك المركزي وضع رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الاصغر في السودان(2006-2011) وتطبيق سياساته الرامية إلى توجيه المزيد من الموارد للتخفيف من حدة الفقر ، والتنسيق مع الجهات ذات الصلة بالتمويل الأصغر ، وتشجيع إنشاء مؤسسات لخدمات التمويل الأصغر ، ودعم مصارف البرنامج التجريبي مالياً وفتحياً.

إشتملت سياسات بنك السودان المركزي منذ العام 2008م على محور خاص بالتمويل الأصغر يهدف دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة إسهام التمويل الأصغر في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر التخفيف من حدة الفقر بتوفير فرص التوظيف الذاتي والعمل الحر المستدام وإشاعة روح المبادرة والإبتكار لزيادة الدخل والأصول لمختلف الشرائح الفقيرة النشطة اقتصادياً، و لشريحة الشباب و الخريجين على وجه الخصوص، وذلك وفقاً لجملة من الإجراءات نذكر منها مايلي:

1. الإستمرار في تخصيص نسبة ال 12 % من المحفظة التمويلية الإجمالية لكل مصرف للتمويل الأصغر وذلك عبر التمويل المباشر من المصارف للأفراد والمجموعات، أو عبر التمويل بالجملة من المصارف لمؤسسات التمويل الأصغر المرخص لها.

2. تعزيز الروابط بين المصارف التجارية والمتخصصة ومؤسسات التمويل الأصغر بإستخدام ضمان من وكالة ضمان التمويل الأصغر.

3. تشجيع مؤسسات التمويل الأصغر على تقوية قاعدة رأس المال والعمل وفقاً للميزات النسبية بالولايات.

4. تشجيع قيام محافظ التمويل الأصغر المشتركة لتمويل المشروعات الإنتاجية ذات الميزات التفضيلية وخاصة مشروعات سلسلة القيمة وخدمات الكهرباء والمياه والصحة وغيرها، وربط الوسائط المحلية والتنظيمات المهنية والتعاونية والإتحادات والحاضنات وأصحاب مهن الإنتاج الحيواني والنباتي بالأسواق بما يضمن تطوير طرق التمويل الأصغر الجماعي.

في العام 2011 تم انشاء المجلس الاعلى للتمويل الاصغر وقام بوضع الخطة الاستراتيجية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان (2013م-2017م) والتي إشتملت على على تعزيز مشروعات التمويل الاصغر الناجحة وإدخالها ضمن حركة المجتمع من خلال تمكين الشرائح والمجموعات الضعيفة في المجتمع وتخفيف حدة الفقر عبر الاستخدام الذاتي. كما أكدت الإستراتيجية على ضرورة تفعيل البرامج الحالية الموجهة للخريجين والمرأة والشباب ، وإدخال مناهج التمويل الاصغر عبر منظمات المجتمع القاعدية والاتحادات والحاضنات، والتنسيق بين الولايات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لوضع وتنفيذ البرامج المشتركة المتعلقة بالمشروعات الصغرى والصغيرة.

كما أكدت الخطة الإستراتيجية على توجيه الدعم لقطاعات إقتصادية مختارة، بحيث يجب التركيز على أن يكون الاقتصاد أكثر كفاءةً بحيث يوفر فرصاً إنتاجية وتسويقية أفضل للمنتج. وذلك بتوجيه الدعم لقطاعات اقتصادية مختارة ذات علاقة بمبادرات تقليل حدة الفقر. حيث أن معظم الفقراء يكون أنتاجهم إما علي صورة منتجات زراعية أو حرفية أو صناعات صغيرة، وستكون الإسفاده من برامج التمويل الاصغر كبيرة في حالة تحسن القوة الشرائية علي المستوي المحلي.

3. دور بنك السودان المركزى في قطاع التمويل الأصغر(2007-2017):

إن التمويل الأصغر ليس بجديد فالسودان غني بإرثه فيما يختص بالتمويل الأصغر. وفي التسعينيات كان واحداً من أهم أدوار المصارف الإسلامية في السودان لتقديم التمويل للشرائح الضعيفة والفقيرة، وبدأ كثير من البنوك بتجارب مختلفة في التسعينيات، حيث كانت تجربة البنك الإسلامي السوداني لفروع الأسر المنتجة، و بنك فيصل الإسلامى فرع الحرفيين وكذلك البنك الزراعى السودانى و مصرف الإدخار. فممنذ تأسيس وحدة للتمويل الاصغر ، في مارس 2007 ، كذراع للبنك المركزى لتنفيذ رؤية تنمية وتطوير التمويل الاصغر ، فقد تم وضع استراتيجية لدعم قطاع التمويل الاصغر من خلال مشروع يهدف الى توسيع امتداد الخدمات المالية للوصول إلى الفقراء النشطين اقتصادياً من خلال التعمق المالي ، والتطوير المؤسسي ، وتقديم التمويل للمصارف التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية والمساهمة الرأس مالية لمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة. بالإضافة الى ترقية الربط بين مؤسسات التمويل الأصغر والجهاز المصرفي وبناء القدرات لوحدات التمويل الأصغر ببنك السودان المركزى والمصارف المشاركة في المشروع.

و فيما يلي ملخص لأهم تدخلات بنك السودان المركزي في لتنمية و تطوير قطاع التمويل الأصغر في البلاد
للفترة من 2007-2017:

3.1 إستراتيجية التمويل الأصغر (2007-2011):

- ✓ تضمنت الإستراتيجية الأولى للتمويل الأصغر (2007-2011) ثلاث محاور رئيسة كما يلي:
- ✓ خلق بيئة تشريعية مشجعة لتنمية القطاع.
- ✓ تعزيز دور وإسناد مؤسسات التمويل الأصغر.
- ✓ إنشاء بنيات تحتية مساندة.
- وقد تمثلت أهم مخرجات تنفيذ الإستراتيجية الأولى في النقاط التالية:
- ✓ تمت مراجعة القوانين والسياسات بالبنك المركزي وإصدار المنشورات.
- ✓ تمت مراجعة متطلبات الترخيص لبنوك التمويل الأصغر وتعديل لائحة ترخيص مؤسسات التمويل الأصغر لعام 2006.
- ✓ تم تنقيح إجراءات منح التمويل الأصغر و إصدار منشور الضمانات.
- ✓ تم وضع الاطار التنظيمي والرقابي لمؤسسات التمويل الأصغر.
- ✓ زيادة التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف في الفترة من 2007 الى 2011 . حيث ارتفع من 232 مليون جنيه سوداني في 2007 إلى 243 مليون جنيه في 2008م بنسبة زيادة 5% ، وفي عام 2009م ارتفع إلى 335 مليون جنيه سوداني بنسبة زيادة 28% . وفي الربع الثالث من 2010 ارتفع التمويل الأصغر إلى 450 مليون جنيه سوداني بنسبة زيادة 26% ، ثم الى مبلغ 937,9 مليون جنيه في العام 2011 بنسبة زيادة بلغت 52%.
- ✓ تم تقديم تمويل بالجملة (بلغ نحو 221 مليون جنيه للمصارف و المؤسسات المالية من موارد البنك المركزي) .
- ✓ توسيع وتنويع نطاق الخدمة .
- ✓ تأسيس 3 مؤسسات مالية متخصصة بمساهمة رأسمالية بنحو 42 مليون جنيه من موارد بنك السودان المركزي في بنك الاسرة والشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر ومؤسسة شمال دارفور للتمويل الأصغر.
- ✓ إزدياد الوعي عبر الترويج (تمويل هذا الجانب بنحو 0.8 مليون من موارد بنك السودان المركزي)
- ✓ تقييم الحاجة إلي انتشار بنك جديد متخصص (نتج عنه تأسيس بنك الاسرة).
- ✓ برنامج بناء القدرات (تمويل برنامج بناء القدرات بنحو 4.4 مليون جنيه من موارد البنك المركزي).

- ✓ تم تأسيس الشركة السودانية للتمويل الأصغر (SMDF) كمشروع شراكة بين بنك السودان المركزي ووزارة المالية وبدعم المانحين بموارد بلغت 20 مليون دولار.
- ✓ تقييم عمليات التمويل المقدم من بنك السودان المركزي لقطاع التمويل الأصغر في إطار الشراكة بين الوحدة والمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر.

3.2 إستراتيجية التمويل الأصغر (2012-2017):

على الرغم من أن الإستراتيجية الأولى لبنك السودان المركزي شكلت الخطوة الأساسية والهامة لقيام قطاع مستدام ومتين في السودان، إلا أنها كانت تحتاج إلى إستراتيجية شاملة لكل الشركاء تعمل على سد الثغرات وإدخال كل شركاء القطاع في هذه المرحلة. نتيجة لذلك قام المجلس الأعلى للتمويل الأصغر بتوجيه وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي بوضع إستراتيجية قومية شاملة لتنمية وتطوير القطاع 2013-2017. ومواصلة للجهود ومساعي وحدة التمويل الأصغر عملاً بتوجيهات المجلس الأعلى للتمويل الأصغر، وباعتبار ان بنك السودان المركزي المقرر للمجلس والمعني بمتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى للتمويل الأصغر، والتي من أهمها وضع استراتيجية شاملة للتمويل الأصغر مواصلة للأهداف المنشودة في التمويل الأصغر. وتم وضع الخطة الإستراتيجية إمتداد للاستراتيجية الأولى (2007-2011م) لبنك السودان المركزي التي مثلت الأساس في تنمية القطاع. حيث أن الهدف الإستراتيجي هو توسيع مظلة التمويل الأصغر لزيادة مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الإجتماعية. من خلال المحاور التالية:

1. تطوير سياسات وتشريعات مشجعة لتنمية قطاع التمويل الأصغر
2. تطوير البنية التحتية المساندة للتمويل الأصغر
3. تعزيز التعاون بين مستويات الحكم و الجهات المعنية المختلفة
4. تعزيز توفر لمعلومات وإستخدام التقنية
5. تعزيز مشروعات التمويل الأصغر الناجحة وإدخالها ضمن حركة المجتمع.

3.3 المنشورات المنظمة للتمويل الأصغر

1. منشور موجّهات التمويل الأصغر للمصارف رقم (2007/18): تشجيع المصارف للعمل في التمويل الأصغر وتنفيذ نسبة الـ 12% من محافظتها للتمويل الأصغر مع مراعاة المرونة في عمليات التمويل الأصغر وتعريف عميل التمويل الأصغر ليشمل كل الفقراء الناشطين اقتصادياً الذين تقل دخولهم عن ضعف الحد الأدنى للاجور أو يمتلكون أصولاً بقيمة أقل من 10 الف ج و لا يستفيدون من مؤسسات التمويل الرسمية.

2. منشور الضمانات غير التقليدية المصاحبة للتمويل الأصغر رقم (2008/5): وجه المنشور المصارف باستخدام ضمانات غير نمطية مثل ضمانات المجموعات والمنظمات، ضمان حجز المدخرات، ضمان المنقولات و ضمان الرهن الحيازي
3. منشور عدم تحصيل الرسوم و الدمغات من عمليات التمويل الأصغر رقم (2008/23): وجه المصارف بعدم تحصيل الدمغات والرسوم من العملاء
4. تعميم برفع سقف التمويل الأصغر رقم (2011/6): لمواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية تم رفع السقف من 10 الف جنيه الي 20 الف ج. ثم الى 30 الف جنيه للخريجين
5. موجّهات استغلال مساهمات بنك السودان الرأسمالية في مؤسسات التمويل الأصغر (2013): قامت الوحدة بوضع موجّهات لاستغلال مساهمات بنك السودان المركزي في المؤسسات الولائية.
6. منشور اعتماد وثيقة التأمين كضمان للتمويل الأصغر رقم (2012/7) تم اعتماد وصيغة التأمين الشامل كوثيقة لضمان عمليات التمويل الأصغر .

من أهم النتائج الايجابية التي تحققت من تطبيق الخطة الاستراتيجية وسياسات التمويل الأصغر:

- تم تكوين اللجان المتخصصة بالمجلس الاعلى للتمويل الاصغر لمتابعة انزال الاستراتيجية وكذلك اللجنة التنفيذية للمجلس الاعلى للتمويل الاصغر وتفعيل دور وحدات تخطيط المشروعات بالوزارات ذات الصلة.
- قيام مجالس ولائية للتمويل الاصغر وقيام مؤسسات اتحادية وولائية ومحلية للتمويل الاصغر يقدر عددها 33 مؤسسة والاتحادية منها فتحت فروع لها بالولايات وهناك مؤسسات قطاعية ونوعية للشباب والمرأة والصناعات الصغيرة وزراعية.
- ادماج البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي "الإنتاج من اجل التصدير وتحسين مستوى المعيشة" وذلك بتشجيع القطاع الزراعي ودعم قطاع الصناعات الصغيرة والحرفية من اجل الانتاج زيادة الانتاجية وتشجيع القطاع الخاص للعمل في مجال التمويل الاصغر .
- اعفاء التمويل الاصغر ضريبة اصحاب العمل وبعض الرسوم والضرائب المحلية في معظم الولايات.
- قيام محافظة متخصصة لشرائح الخريجين وزيارة رأس مال المحفظة.
- تعزيز دور وكالة التصنيف والاستعلام الائتماني وربط كافة مؤسسات التمويل الأصغر بالوكالة.
- قيام وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة (تيسير).

اولاً: موقف محافظة التمويل الأصغر بالمصارف والمؤسسات التمويل الأصغر:

ملايين الجنيهات

الفترة	إجمالي التمويل الأصغر	عدد المستفيدين بالمصارف بالآلاف	عدد المستفيدين بالمؤسسات بالآلاف	إجمالي عدد المستفيدين بالآلاف
يونيو- 2017	9,545	823	711	1,534

- بلغ إجمالي التمويل الممنوح حتي يونيو 2017م 9,545 مليون جنيهه سوداني موزع علي عدد 1,534 الف مستفيد بمتوسط 6,222 جنيهه سوداني.
- إرتفع عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل الأصغر من 14 مؤسسة في يونيو 2012 الي 37 مؤسسة في يونيو 2017م بزيادة بلغت نسبة 164%.
- ثانياً: نسب التمويل القطاعي بالمصارف والمؤسسات للفترة من يونيو - 2016 حتى يونيو - 2017:

القطاع	نسبة القطاع	
	يونيو- 2016	يونيو - 2017
زراعي	19%	23%
صناعي	1%	4%
الخدمي	30%	25%
تجاري	31%	31%
حرفي	2%	4%
الاسر المنتجة	6%	4%
اخرى	11%	9%
الاجمالي	100%	100%

من الجدول أعلاه نلاحظ الآتي :

- إرتفعت نسبة القطاع الزراعي من 19% في العام 2016م الي 23% في العام 2017م بزيادة بلغت 4%.
- القطاع الصناعي بنسبة 1% في العام 2016م الي 4% في العام 2017م بزيادة بلغت نسبة 3%.

3.4 إنشاء مؤسسة الشباب للتمويل الأصغر:

مؤسسة الشباب مؤسسة تمويل اصغر ولائية(تعمل فى ولاية الخرطوم) لا تقبل الودائع كاسم عمل مملوك للاتحاد الوطني للشباب السوداني ، تم تسجيلها من قبل البنك في 2010/9/5 ، ولاحقا تم التحول إلى مؤسسة تمويل اصغر لأتقبل الودائع اتحادية بمؤشرات أداء فعلية الأتية:-

- عدد العملاء تراكمي حتى 31 سبتمبر 2017م 13,859 مستفيد.
- حجم التمويل التراكمي حتى 31 سبتمبر 2017م 92.6 مليون جنيه.
- بلغ حجم التمويل القائم 42.5 مليون جنيه سوداني.
- للمؤسسة 4 مضاربات مع بنك السودان المركزي بمبلغ 12 مليون جنيه ، كذلك تم تمويلها من برنامج الشراكات مع التنمية جده بعدد 3 مضاربات بمبلغ 35.3 مليون جنيه .

3.6 محفظة الخرجين الثانية والثالثة :

تمت التصفية النهائية لمحفظة الخرج الثانية. حيث تم زيادة رأسمال محفظة تمويل مشروعات الخرجين (الثانية) من مبلغ 67 مليون الي مبلغ 150 مليون جنيه في أبريل من العام 2016 (الثالثة) ، حيث بلغت مساهمة بنك السودان المركزي المدفوعة مبلغ 40 مليون جنيه و هي تعادل 26% من راس مال المحفظة ، و ذلك بناء على الأداء الجيد لمحفظة الخرجيين الثانية . وتم تدشينها في أبريل من العام 2016 برأسمال قدره 150 مليون جنيه. وهنالك عدد 21 مصرف من 37 مصرف مساهمة في محفظة الخرج الثالثة بلغت مساهماتها الإجمالية المدفوعة مبلغ 82 مليون جنيه هذا بالإضافة إلى بنك السودان المركزي

- مبلغ المساهمات المدفوعة عبر محفظة الخرج الثالثة (مصرفي المزارع والادخار) 47.500.000 جنيه و المبالغ المتعاقد عليها 48.000.000 جنيه و تعمل في 9 ولايات عبر 21 نافذة أما عدد المستفيدين 337 مستفيد ، 273 منهم ذكور و 64 اناث .

4. التحديات التي توجه قطاع التمويل الأصغر:

1. التحديات الناجمة من ضعف الأداء الإقتصادي الكلي و موسمية الإنتاج في بعض ولايات السودان.

2. إرتفاع تكلفة التمويل. وإرتفاع معدلات التضخم و تأثيرها علي اسعار مدخلات الإنتاج.
3. تركيز بنوك مؤسسات التمويل الأصغر علي التمويل بصيغة المرابحة دون غيرها من صيغ التمويل الإسلامية.
4. مساعد وسائل التمويل الأصغر المختلفة في الحصول علي التمويل بالجملة من خلال التشبيك بالمؤسسات المالية الدولية و الإقليمية ،
5. الصعوبات التسويقية و الإدارية و التي تتمثل في:
 6. المنافسة من قبل المشروعات الكبيرة المحلية و الخارجية
 7. ايجاد سوق دائم لعرض و تسويق منتجات تلك المشروعات.
 - a. عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية
 - i. عدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة من قبل أصحاب المشاريع.
 8. -نقص المعلومات و الإحصاءات الخاصة بالمشروعات المنافسة و شروط و مواصفات السلع المنتجة
 9. ضعف ثقافة التوظيف الذاتي ومفاهيم التمويل الأصغر:
 10. تفضيل المواطنين خاصة فئة الشباب للوظائف الحكومية بدلاً من إنشاء مشروعات خاصة بهم.
 11. تركيز المشروعات الصغيرة في قطاعات التجارة المحلية و الخدمات
 12. تحديات إنتشار ثقافة الكسر و بالإضافة الي ثقافة الهبة و الإعانات وسط العملاء المستهدفين
 13. تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة
 14. تحديات تتعلق بإكتشاف رواد الأعمال و العمل علي تدريبهم و تأهيلهم بصورة جيدة. ضعف ربط السياسات و الإجراءات الخاصة بالمشروعات بمعوقات نجاحها مثل سياسات التعليم المالي والتدريب و التأهيل.
 15. عدم توفر مؤسسات الدعم الفني المتخصصة في الجوانب المالية و الإدارية للمؤسسات المقدمة للخدمة.

5.التوصيات

(1) تحسين بيئة الاقتصاد الكلى.

(2)توسيع القاعدة لتقليل التكلفة.

3)تنوع صيغ التمويل

4) وضع الأسس و المعايير الازمة لتنصيف و تقييم الوسائط و تأهيلها للحصول علي التمويل الخارجي بصورة مباشرة.

5)وضع الحوافز التشجيعية وتنوع مشاريع سلسلة القيمة

6) نشر ثقافة العمل الحر وتصحيح المفاهيم

7)تشجيع ريادة الاعمال وتضمين ثقافة العمل الحر في المناهج التعليمية

7)البحث عن المؤسسات الداعمة والاستفادة من المنح المصاحبة للتمويلات الدولية .

المراجع

1. المبادئ الاساسية للتمويل الاصغر – المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)

2. السياسة التموية لبنك السودان المركزي الاعوام (2010-2016)

3. منشورات الادارة العامة لتنمية وتنظيم الجهاز المصرفي

منشور رقم (2007/8)

منشور رقم (2008/5)

منشور رقم(2008/23)

منشور رقم (2011/6)

منشور رقم(2012/7)

تعيم موجهات استخدام راس المال 2013

منشور رفع سقف التمويل الاصغر

4. استراتيجية التمويل الاصغر 2007-2013
5. استراتيجية التمويل الاصغر 2013-2017
6. ورقة بازل (انشطة التمويل الاصغر والمبادئ الاساسية للرقابة المصرفية الفعالة)
7. تقارير وحدة التمويل الاصغر السنوية
8. تقارير المجلس الاعلى للتمويل الاصغر